

Distr.
GENERAL

TD/422
14 February 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثانية عشرة

أكرا، غانا

٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

البند ٨(أ) من جدول الأعمال المؤقت

تدعيم الاتساق على جميع الصُّعد من أجل التنمية الاقتصادية

المستدامة والحد من الفقر في رسم السياسات على الصعيد

العالمي، بما في ذلك مساهمة النهج الإقليمية

العولمة والتنمية والحد من الفقر: أبعادها الاجتماعية والجنسانية

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد*

أولاً - مقدمة

١- إن العولمة التي تحركها قوى السوق حقيقةً من حقائق الحياة لا يخلو منها أي اقتصاد سواء كان غنياً أو فقيراً. وقد تواصلت موجة العولمة الحالية بلا هوادة على مدى السنوات القليلة الماضية. وبلغت التجارة العالمية والتكامل المالي عمقاً لم يسبق له مثيل شمل عدداً متزايداً باستمرار من الاقتصادات والسلع والخدمات والأدوات المالية. ونتيجة لذلك، اشتدت المنافسة الدولية وزاد ترابط الاقتصادات الوطنية لدرجة أن جميع الاقتصادات أصبحت معرضة لتأثير أحداث وسياسات يوجد منشؤها في أجزاء أخرى من العالم.

٢- وأضافت مسألة تغير المناخ عنصراً آخر إلى الترابط العالمي، فطرح على واضعي السياسات في جميع أنحاء العالم تحدياً هائلاً يتمثل في التوفيق بين الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية. وفي ظل تزايد الترابط والتماسك بين النظم التجارية والمالية الدولية، ازدادت أهمية السياسات الداعمة لنمو الإنتاج والحفاظ على البيئة - وعملية رسم السياسات الوطنية والإقليمية والدولية - أكثر من أي وقت مضى. ويتطلب ذلك تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية، ووجود بُعد اجتماعي وإنمائي مناسب يراعي قضايا الفقر والمسائل

* قُدِّمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه نتيجة التأخير في تجهيزها.

الجنسانية. وفي الكثير من الحالات، سيلزم استعراض الاستخدام الأكثر فعالية للأدوات السياسية الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

٣- وتبين أن توافق الآراء الذي ساد معظم فترات الـ ٢٥ سنة الماضية - الذي يضع تحرير الأسواق ومرونة الأسعار في مركز الصدارة - غير كافٍ في ضوء التحديات المعقدة التي تفرضها العولمة في عالم من سماته وجود فجوات واسعة من حيث الدخل والقدرات الإنتاجية بين البلدان والمناطق. ولا بد من بلورة رؤية ملموسة للشراكة العالمية من أجل التنمية استناداً إلى الحقائق الجديدة التي تدعو إلى مزيد من الإنصاف والتوازن الفعال بين انفتاح الأسواق العالمية، وسيادة الدولة القومية، وسيادة القانون، وما يتصل بذلك من أنظمة دولية ومدونات لقواعد السلوك. والأونكتاد على أهبة الاستعداد للإسهام في بناء مثل هذا التوافق الجديد في الآراء من خلال بحوثه والمساعدة التقنية التي يقدمها.

٤- وهذه المذكرة خطوة في هذا الاتجاه. فهي تستعرض التطورات الاقتصادية الإيجابية المرتبطة بالعولمة الاقتصادية (الفصل الثاني)، كما تتناول بالبحث بعض التحديات المستشفة التي تواجهها هذه التطورات (الفصل الثالث). وعلى هذا الأساس، تبحث المذكرة في الأخير خيارات سياساتية يمكن أن تعتمدها البلدان من أجل الحد من مخاطر الأزمات المالية العالمية، وتعزيز اندماج أفضل في التجارة ونظم الإنتاج على الصعيد العالمي، وتشجيع تحقيق نسب نمو اقتصادي أعلى وأكثر اطراداً عن طريق تعزيز استثمارات القطاع الحقيقي. وتناقش المذكرة العلاقة بين هذه السياسات والحد من الفقر والبعد الجنساني المتعلق بذلك (الفصل الرابع).

ثانياً - العولمة والتنمية الاقتصادية

٥- تحسّن الأداء الإجمالي للبلدان النامية وقدرتها على اللحاق بركب أغنى البلدان تحسناً هائلاً منذ آخر مؤتمر للأونكتاد بشأن القارة الأفريقية، الذي عُقد في ميدرانج بجنوب أفريقيا في عام ١٩٩٦.

ألف - معدلات نمو اقتصادي عالية

٦- أدّى انتعاش الاقتصاد العالمي منذ تبدّد ما عُرف بـ "فقاعة شركات الإنترنت" (dotcom bubble) إلى تنشيط النمو في جميع المناطق والبلدان تقريباً. وعلى الرغم من استمرار الفوارق الهائلة في القيمة المطلقة للدخل، فقد زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان النامية بنسبة ٦٢ في المائة خلال الفترة بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦، مقابل ٢٧ في المائة في مجموعة البلدان السبعة. وغما الدخل الحقيقي لأمريكا اللاتينية بنسبة ٣٣ في المائة، رغم انتكاسات حادة بسبب الأزمات المالية في البرازيل والأرجنتين وبعض البلدان الأصغر حجماً، وذلك مقابل ٥٠ في المائة في أفريقيا و٦٠ في المائة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي عام ٢٠٠٦، بعد مرور خمس سنوات على بداية الانتعاش العالمي، تراجع الدخل الحقيقي في ٦ بلدان نامية من أصل ١٣٢ بلداً نامياً، مقابل ٨ بلدان خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، و١٨ بلداً خلال الخمس سنوات التي سبقت ذلك. وفي الوقت نفسه، تراجع تقلّب النمو تراجعاً كبيراً.

باء - مستوى قياسي للصادرات

٧- تعزّز النمو المرتفع الذي شهدته معظم البلدان النامية ليس نتيجة للنمو السريع لصادراتها نحو البلدان المتقدمة، ولا سيما الولايات المتحدة فقط، وإنما أيضاً نتيجة ارتفاع وتزايد الطلب على الواردات من جانب بعض الاقتصادات الكبيرة السريعة النمو في العالم النامي نفسه، ولا سيما الصين والهند. فالصادرات الحقيقية للاقتصادات النامية نمت بنسبة تجاوزت الضعف بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦، مقابل ازدياد بنسبة الثلثين للصادرات الحقيقية لمجموعة البلدان السبعة.

٨- والمستفيدون الرئيسيون من اطراد نمو واردات الصين والهند هم مصدرو المنتجات الصناعية الأكثر تطوراً (أي البلدان النامية الأكثر تقدماً والبلدان المتقدمة)، ومصدرو منتجات النفط والتعدين (معظمهم من البلدان النامية، بما في ذلك العديد من أقل البلدان نمواً). وكان لارتفاع الطلب على هذه المنتجات آثار إيجابية على أسعار الصادرات وحجم التصدير. ومن سمات تنامي التجارة العالمية التزايد السريع للتجارة بين بلدان الجنوب سواء فيما يتعلق بالسلع الأولية أو المصنوعات. ومع ذلك، ينبغي الإقرار بأن تزايد تجارة المصنوعات بين بلدان الجنوب تتركز في عدد قليل من البلدان، ولا سيما في شرق آسيا، وبأن جزءاً كبيراً من الزيادة الإحصائية في تجارة المصنوعات بين هذه البلدان سببه الحساب المزدوج المرتبط بالتشارك في عمليات الإنتاج والشحن العابر داخل منطقة شرق آسيا، وهي عمليات تتعلق بمنتجات تُصدّر في نهاية المطاف إلى البلدان المتقدمة.

٩- ويبدو ارتفاع تجارة السلع الأولية بين بلدان الجنوب أكثر تواضعاً في سياق إحصاءات التجارة. لكنه شمل عدداً أكبر من البلدان مقارنة بالارتفاع القوي في تجارة المصنوعات بين بلدان الجنوب. فقد أتاح لأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استعادة بعض ما فقدته في الثمانينات من حصص في السوق الإجمالية للتجارة بين بلدان الجنوب. ومن المحتمل بالفعل أن ارتفاع الصادرات فيما بين بلدان الجنوب على صعيد السلع الأولية المصدّرة إلى البلدان النامية الآسيوية السريعة النمو سيتطور ليصبح السمة الأقوى.

١٠- ومن شأن تعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب أن يسهم في إحراز تقدّم في مجال التنمية والحد من الفقر لأسباب متعددة. أولاً، يترتب على استمرار الحواجز التجارية التي تضعها البلدان المتقدمة أمام المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية أن جميع البلدان النامية يمكن أن تستفيد من إيلاء اهتمام أكبر لأسواق بعضها البعض. ثانياً، يؤدي الحجم الكبير للاقتصادات الآسيوية السريعة النمو، فضلاً عن التكامل الإقليمي في أماكن أخرى، إلى تقليص حاجة البلدان النامية إلى البحث عن منافذ في أسواق البلدان المتقدمة بهدف الاستفادة من وفورات الحجم. ثالثاً، يؤدي استمرار اعتماد البلدان النامية على أسواق البلدان المتقدمة إلى تعرضها لضغوط محتملة تُربط بتحسين فرص الوصول إلى تلك الأسواق بتعهدات مُلزِمة تتمثل في الإسراع بتحرير القطاعين التجاري والمالي، وحماية الملكية الفكرية، واتباع سياسة الباب المفتوح حيال الاستثمار الأجنبي المباشر. وبوجه أعم، ينطوي هذا الاعتماد أيضاً على خطر تزايد تقلص حيز السياسة العامة المتاحة للبلدان النامية، مما يزيد من صعوبة تحقيق اتساق نُظُمي عالمي.

١١- ومما لا شك فيه أن الاستثمار الأجنبي المباشر وإنشاء شبكات إنتاجية دولية قد لعبا دوراً هاماً في تزايد صادرات البلدان النامية من السلع المصنعة. وما زالت آسيا تتلقى حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر تفوق بكثير

ما تتلقاه المناطق الأخرى، كما شهدت حصة أفريقيا أيضاً ارتفاعاً هائلاً في السنوات الأخيرة. ويُعزى الارتفاع في حصة أفريقيا في جزء كبير منه إلى ازدياد الطلب على كثير من السلع الأولية وارتفاع أسعارها، ولا سيما منتجات النفط والتعدين. لكن على صعيد العالم ككل، تظل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث القيمة متواضعة بالمقارنة مع الاستثمار المحلي. وحتى باحتساب اقتناء الأصول الموجودة، التي لا تسهم في تكوين رأس المال الثابت، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عام ٢٠٠٥ بلغت نسبة ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أنها فاقت بنقطة مئوية واحدة مستوى عام ١٩٩٥ وانخفضت بنقطة واحدة عن مستوى عام ٢٠٠٠.

١٢- ومقارنة مع ذلك، يتبين من الزيادة المطردة في نسبة الاستثمار الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي - من ٢٣,٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٦,٦ في المائة في عام ٢٠٠٦ - أن اعتماد البلدان النامية على هذا الشكل من تدفق رأس المال القادم من الشمال، من حيث قيمته الإجمالية، أقل مما يُفترض في كثير من الأحيان. وشهد الاستثمار الثابت المحلي ازدياداً قوياً حتى في المناطق التي لم تستفد من زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر.

جيم - تحسن الحسابات الجارية

١٣- نتيجة لهذا الأداء التجاري الجيد، انتقل الحساب الجاري الإجمالي للبلدان النامية إلى وضع الفائض لأول مرة منذ نهاية النظام النقدي لمؤسسات بريتون وودز في بداية السبعينيات من القرن الماضي، واقتزن ذلك بعجز خارجي كبير من جانب الولايات المتحدة كطرف رئيسي. ويمكن ملاحظة هذا التحول في المجموعات الإقليمية الكبرى الثلاث، بل من المدهش أكثر أن ذلك لوحظ حتى في معظم المجموعات الفرعية الإقليمية الأكبر حجماً. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦، سجلت أفريقيا جنوب الصحراء (باستثناء جنوب أفريقيا التي شهدت عجزاً يعادل ٦ في المائة) فائضاً في الحساب الجاري يناهز ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي أمريكا الجنوبية، تحول العجز بنسبة ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى فائض بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠٠٥، و ٢ في المائة في عام ٢٠٠٦؛ وباستثناء البرازيل، يعادل الفائض المسجل في عام ٢٠٠٦ ما نسبته ٥,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. والاستثناء الوحيد هو مجموعة بلدان في أوروبا الشرقية تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في حالة عدم إدراج منتجي النفط من المنطقة.

١٤- وجدير بالذكر، مع ذلك، أن صادرات البلدان النامية الأكثر تقدماً قد أسهمت إلى حد كبير في هذه الاتجاهات. ومع أن الكثير من أقل البلدان نمواً قد استفادت من تحسن أداء الصادرات، فإن معظم هذه البلدان لم تستطع أن تُحدِّد مقدار كبير من العجز المرتفع والمستمر في موازينها التجارية.

١٥- وطوال عدة سنوات، انقلب اتجاه تدفقات رؤوس الأموال على الصعيد العالمي، بالافتتان مع تحول في الحسابات الجارية، فأصبحت البلدان النامية مُصدِّرة صافية لرأس المال. ونتج ذلك، إلى حد كبير، عن تحسن أداء الصادرات في معظم البلدان النامية، بما فيها البلدان ذات الاقتصاد المعتمد على السلع الأساسية؛ لكن التغيرات النقدية وسياسات سعر الصرف في الكثير من البلدان، التي أدت إلى تحسين القدرة التنافسية الدولية للمنتجين في هذه البلدان، كانت أيضاً وراء هذه النتيجة. وتجلى التحول في موازين الحسابات الجارية في تغيير اتجاه التدفقات الصافية لرؤوس الأموال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة المتقدمة. وخلافاً لما قد تتنبأ به النظرية التقليدية، لا يبدو أن هذا التصدير الصافي لرؤوس الأموال من البلدان الأكثر فقراً قد قلَّص من الاستثمار المحلي. ويبيِّن ذلك

مدى الحاجة إلى إعادة النظر في الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالعلاقة الوظيفية بين الادخار والاستثمار وتدفقات رأس المال.

ثالثاً - التهديدات التي تواجهها التنمية الاقتصادية

١٦- تظلّ الفوائد الممكنة جنيهاً من اندماج أقوى للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي وإحرازها تقدماً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مهددةً بتزايد خطر حدوث أزمات مالية، مردّه اختلالات التوازن الكبيرة والمتزايدة على الصعيد العالمي، كما تظلّ مهددةً بتسابق تنازلي (race to the bottom) لا يمكن تحمّله من حيث الأثر الاجتماعي والمالي.

ألف - خطر حدوث أزمة مالية

١٧- لكي تتمكن البلدان من زيادة ما جنته من فوائد من التكامل الاقتصادي العالمي أو الحفاظ عليها، يتعيّن على المنتجين فيها أن يكتسبوا قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية وأن يحافظوا عليها. لكن إذا كانت جميع البلدان تستطيع في الوقت ذاته زيادة الإنتاجية والأحور ومستوى التجارة لتحسين حالة رفاهها الاقتصادي بوجه عام، فإنها لا تستطيع كلياً زيادة حصتها من السوق أو رفع رصيد حساباتها الجارية. فالعجز في الحساب الجاري كثيراً ما يدل على الافتقار إلى القدرة التنافسية الدولية. لكن، في السنوات الأخيرة، بُذلت جهود لتعزيز القدرة التنافسية ليس في البلدان التي تسجل عجزاً في الحساب الجاري فحسب، بل أيضاً في البلدان التي لديها فائض في الحساب الجاري، الأمر الذي أدى إلى تفاقم اختلالات التوازن الاقتصادي العالمي وتزايد احتمالات حدوث أزمات مالية عالمية.

١٨- ويشهد العجز الهائل في الحساب الجاري للولايات المتحدة (٨٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٦)، والفائض الذي تسجله كل من الصين واليابان وألمانيا (الذي يتجاوز لكل منها ١٥٠ مليار دولار) على الحالة غير المستقرة لعملية التكامل العالمي. وفي الوقت نفسه، فإن آلية سعر الصرف لا تعمل بطريقة من شأنها أن تسهل تسوية تدفقات الحساب الجاري، بسبب عوامل أهمها عناصر المضاربة التي تؤثر على الأسواق المالية وأسواق العملات على الصعيد الدولي.

١٩- وفي هذا الصدد، يتيح تحديد معدلات الصرف الحقيقية (على أساس كلفة وَحْدَةِ العمل) بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦ في بعض من أهم البلدان ذات الفائض استنتاج بعض الأمور: فالصين وحدها (التي تطبق سعر صرف اسمي ثابت مقابل الدولار) شهدت تحسناً حقيقياً متواضعاً في قيمة عملتها مقابل دولار الولايات المتحدة، في حين شهدت بلدان لديها فائض كبير، مثل اليابان وألمانيا وسويسرا (التي تطبق بـ "التعويم التام" للعملة)، انخفاضاً إضافياً في قيمة عملاتها مقابل الدولار، وبالتالي تحسناً في قدرتها التنافسية.

٢٠- وببَيّن "تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٤" الصادر عن الأونكتاد أن حركة رؤوس الأموال المضاربة، في شكل "مراجعة عوائد القروض" (تجارة المناقلة)، أمرٌ يصعب تجنبه. بمجرد أن تقوم البلدان بتحرير حساباتها الرأسمالية، الأمر الذي يعرقل التسوية المنظمة لاختلالات التوازن على الصعيد العالمي. ويزيد هذا الأمر من الشك الذي يكتنف عملية التسوية والاستقرار المالي. فالافتراض غير المغطى من جانب صناديق التحوط والمضاربين

الآخرين أمر يثير أكثر من أي شيء آخر التساؤل بشأن القبول الواسع النطاق للتعويم كحل مجد وحيد لمشكلة الميزان الخارجي.

باء - التسابق التنافسي

٢١- إن تركيز الحكومات على إكساب المنتجين فيها قدرة تنافسية، عن طريق اتخاذ سياسات على المستوى الوطني نتيجة لما يتصور من تهديد تحمله العولمة، قد سلط الضوء على إشكالية سياسات يمكن تسميتها بـ "الترعة التجارية الجديدة". وتشمل هذه السياسات تدابير لخفض تكاليف اليد العاملة (وبالتالي تقليص دخل العمال والحد من الضمان الاجتماعي المتاح لهم) وخفض العبء الضريبي للشركات (وبالتالي تقليص الموارد المالية المتاحة للاستثمار العام والإنفاق الاجتماعي). وإذا كان جميع البلدان تحاول زيادة قدرتها التنافسية عن طريق هذه الوسائل، فالوسيلة الأخيرة ليست غير فعالة فحسب، بل ضارة أيضاً بتوزيع الدخل والحد من الفقر.

٢٢- ولوضع حد للتسابق التنافسي، دعت بعض البلدان المتقدمة إلى إدراج المعايير الاجتماعية في الاتفاقات التجارية القابلة للتنفيذ. لكن فعالية هذا النهج تتطلب أن تُطبق هذه المعايير في كل مكان مع وضع اعتبارات الإنصاف في الصدارة. وقد يكون من الأهمية بمكان، بنفس القدر على الأقل، ضمان ترجمة زيادة الإنتاجية في البلدان النامية إلى تحسن في مستوى معيشة السكان المحليين بدلاً من ترجمتها إلى انخفاض في الأسعار يستفيد منه المستهلكون في البلدان الأخرى أو يُستخدم من أجل "إفقار الجيران".

الإطار ١ - العمالة والفقر والضغط الديمغرافي

ولّد اشتداد المنافسة العالمية والتسابق نحو تحسين القدرة التنافسية على الصعيد الدولي تحوفاً لدى الكثير من البلدان، الغنية والفقيرة على حد سواء، من فقدان فرص العمل. لكن التخوف من فقدان الوظائف بسبب المنافسة العالمية أمر مُبالغ فيه مثلما يُبالغ في التفاؤل بأن قوى السوق وحدها ستضمن التقاسم العادل للفوائد المحتملة للعولمة.

وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجين من البلدان المتدنية الأجور، في بعض أسواق السلع الاستهلاكية، سيتطلب بالتأكيد تغييرات هيكلية في أماكن أخرى، لكن التأثير العام للعمالة ذات الأجور المتدنية التابعة لاقتصادات بلدان الجنوب الناشئة على العمالة في البلدان المتقدمة تأثيرٌ محدود على الأرجح، لأن حجم حركة العمل ورأس المال الثابت على الصعيد الدولي أقل كثيراً مما يُفترض - بخلاف حركة رأس المال المضارب القصير الأجل. وإضافة إلى ذلك، فإن مكاسب الإنتاجية المرتبطة بتزايد رأس المال المتاح للبلدان ذات الأجور المتدنية تُترجم أساساً إلى تحسن في مستوى معيشة العاملين في البلدان النامية؛ كما يترتب على ارتفاع الدخل والاستهلاك المحليين في الاقتصادات الناشئة ازدياد في الطلب على منتجات بقية بلدان العالم. فدينامية النمو في آسيا قد اقترنت بوفرة في الطلب وارتفاع أسعار الكثير من السلع الأولية، الأمر الذي أتاح فرصاً لتحقيق نمو أسرع وزيادة الاستثمار في القدرات الإنتاجية الجديدة في الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية، بما في ذلك في أفريقيا وأقل البلدان نمواً.

وفي ظل هذا المناخ الاقتصادي الخارجي المواتي، شهد معظم الاقتصادات النامية نمواً قوياً للعمالة أو نجحت في تثبيت معدلات البطالة أو تخفيضها قليلاً. ومن الواضح مع ذلك أن البطالة المقيسة في البلدان النامية أقل تأثراً بكثير بمعدلات النمو المرتفعة مما هي عليه في الاقتصادات المتقدمة. ومنذ منتصف التسعينات، أصبحت العمالة في الشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكثر تأثراً بتغيرات الدخل، حيث زادت بنسبة ٠,٩ و ٠,٧ في المائة، على التوالي، مقابل كل نقطة مئوية من نمو الناتج، بالمقارنة مع ٠,٦ في المائة في أمريكا اللاتينية و ٠,٥ في المائة في شمال أفريقيا. وفي شرق وجنوب آسيا، بلغت نفس الأرقام أقل من ٠,٥ في المائة. وتُخفي المعدلات الإقليمية تباينات هامة فيما بين بلدان المنطقة الواحدة. فعلى سبيل المثال، شهدت البلدان النامية الآسيوية الأكثر تقدماً توسعاً سريعاً في القوة العاملة بالاقتران مع تراجع كبير للفقر المدقع.

واستيعاب العاطلين عن العمل أو العاملين بعض الوقت في أعمال منتجة هو السبيل الوحيد لتحقيق خفض مستدام للفقر. ومع ذلك، فإن عملية استيعاب هذه الفئة بطيئة جداً. ويتضح ببطء تأثر البطالة بالنمو في المناطق النامية من احتياطي اليد العاملة الضخم والمتزايد بسرعة المقترن بنمو كبير في الانتاجية. وفي البلدان التي يكون فيها النمو الحديث العهد قائماً على تزايد أرباح قطاعي النفط والتعدين، تدرج الآثار المتعلقة بالعمالة ضمن حدود تفرضها السمة المنحصرة لتلك الأنشطة. لكن حتى في بعض البلدان التي تشهد عملية تصنيع سريعة، بما في ذلك الصين، يتطلب إيجاد ما يلزم من فرص العمل سنوات عديدة من النمو العالي والمطرود.

وارتفاع معدلات النمو السكاني تحدّ يقدر بأقل من حجمه الحقيقي وكثيراً ما تعجز البلدان عن التغلب عليه، لأن الكثير منها لا يحقق معدلات نمو اقتصادي أو لا يستمر في تحقيقها بما يضمن إيجاد فرص عمل كافية. فعلى سبيل المثال، بينما شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأقل البلدان نمواً كمجموعة ازدياداً بنسبة ٣,٥ في المائة سنوياً في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦، فإنه قد انخفض في ١٢ بلداً من أصل ٥٠ بلداً تتألف منها هذه المجموعة. ونتيجة لذلك، تواجه البلدان ارتفاعاً في نسب الإعاقة، وسيستحيل عليها الحد من الفقر على نحو مستدام. وإضافة إلى ذلك، كثيراً ما تكون هذه التطورات الديمغرافية سبباً في تسارع تدهور الموارد الطبيعية التي تنسم بشحها، بما فيها الأراضي الزراعية ومياه الشرب. ولن يتسنى كسر طوق التفاعلات السيئة بين الضغط السكاني والبطالة والفقر وتدهور البيئة إلا من خلال مزيج متماسك من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

رابعاً - الاستجابات على صعيد السياسات العامة

٢٣- من السمات البارزة للعولمة الحديثة اعتماد إصلاحات سياساتية ذات طابع واحد وتحرير الأسواق وإزالة القيود، وهي خطوات يتبعها الكثير من البلدان النامية منذ الثمانينات واتخذتها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في التسعينات. وكان شعار هذا البرنامج هو "تصحيح الأسعار". واستند برنامج الإصلاح المعتمد على السوق إلى توقع مؤداه أن تقليص التدخلات الحكومية في السوق وإطلاق العنان لقوى السوق قد يؤدي إلى زيادة كفاءة تخصيص الموارد، وهو ما يؤدي بدوره إلى تسريع النمو، وارتفاع الأجور وعائدات رأس المال.

٢٤- ومع ذلك، فإن برنامج الإصلاح التقليدي، الذي عُرف فيما بعد باسم "توافق واشنطن"، تناقض بوضوح مع التجربة الناجحة في عدد من اقتصادات شرق آسيا فيما يتعلق بالنمو الرامي إلى اللحاق بركب البلدان المتقدمة،

ولم يؤد إلى النتائج المرجوة. وبدلاً من الاعتماد على قوى السوق دون كبح لتحقيق التنمية الاقتصادية، اتبعت الاقتصادات الآسيوية سياسات استباقية لتشجيع الاستثمار المنتج ورفع المستوى التكنولوجي والتغير الهيكلي (الإطار ٢)، حسبما أوردته "تقارير التجارة والتنمية" الصادرة عن الأونكتاد (مثلاً في أعوام ١٩٩٦ و ١٩٩٨ و ٢٠٠٣). وأقرت دراسة للبنك الدولي نُشرت في عام ٢٠٠٥^(١)، بعدد من الأخطاء والنواقص في النهج السابق الذي اتبعه البنك في التكيف الهيكلي. وتضمنت الدراسة اعترافاً "بأن على الإصلاحات ألا تقتصر على مجرد توليد مكاسب الكفاءة وأن تتجاوز ذلك إلى تعزيز النمو"، وأن "الخطوات الرامية إلى تحقيق النمو، المتعلقة مثلاً باللاحق بالركب التكنولوجي أو التشجيع على المخاطرة من أجل تحقيق تراكمات أسرع، قد تكون لازمة" (ص ١٠). وإضافة إلى ذلك، "لا يمكن الاستغناء تماماً عن السلطة التقديرية للحكومة، لذلك فإن من الأهمية بمكان إيجاد السبل التي يمكن أن تُمارس بها هذه السلطة بفعالية" (ص ١٤). لكن هذه الأساليب يمكن أن تختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر. وفي دراسة صادرة عن البنك في عام ٢٠٠٥، اعترف بعدم وجود مجموعة واحدة من السياسات تصلح لجميع البلدان، معتبراً أن "هناك سبلاً كثيرة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والانفتاح والتحرير الاقتصادي على الصعيد المحلي... ويمكن لسياسات مختلفة أن تؤدي إلى نفس الأثر، كما يمكن لنفس السياسة العامة أن تؤدي إلى تأثيرات مختلفة، حسب السياق" (ص ١٢-١٣).

٢٥- والواقع أن ما نحتاج إليه في مجال السياسات هو التحول من التركيز على تصحيح الأسعار إلى التركيز على تصحيح عملية التنمية. ويتطلب هذا الشق الأخير إعادة التفكير في السياسات التي تهدف إلى إدارة التفاعلات الاقتصادية العالمية في المجالات المالية، وكذلك إعادة التفكير في السياسات الاقتصادية الخاصة بكل بلد والتي تهدف إلى تعزيز تراكم رأس المال وتحقيق التقدم التكنولوجي والتغير الهيكلي وزيادة النمو الاقتصادي المطرد.

الإطار ٢- التباعد بين البلدان النامية

استفادت بلدان كثيرة من العولمة وما يرتبط بها من تغيرات اقتصادية عالمية، لكن توزيع الفوائد لم يكن متساوياً بينها. ومنذ السبعينيات، لم يتمكن سوى القليل من البلدان النامية من تضيق فجوة الدخل والتكنولوجيا التي تفصلها عن البلدان الأكثر تقدماً، ناهيك عن رأب تلك الفجوة، في حين ازداد تأخر كثير من البلدان النامية سواء بصفة مطلقة أو نسبية.

وترتبط تجارب مختلف مجموعات البلدان ارتباطاً وثيقاً بنهج مختلفة حيال التكامل الاقتصادي العالمي. ففي الوقت الذي سعت فيه البلدان الصناعية الجديدة في شرق وجنوب شرق آسيا إلى تطبيق سياسات صناعية نشطة، بالاقتران مع الاندماج التدريجي والاستراتيجي في الاقتصاد العالمي، شجّع الكثير من البلدان في أمريكا اللاتينية وأفريقيا على مواصلة تحرير اقتصاداتها على نحو عميق وسريع. وتحقق التصنيع في الاقتصادات الأكثر تقدماً اليوم عن طريق العودة إلى التدابير الحمائية الصارمة وغيرها من السياسات الخارجة عن النهج التقليدي؛ واتباع الكثير من البلدان التي تشهد نمواً سريعاً نهجاً من هذا القبيل. لذلك يبدو من الضروري التساؤل بشأن التوصية الموحدة الداعية إلى التحرير الاقتصادي، وبحث نماذج بديلة للتكامل الاقتصادي العالمي.

(١) World Bank (2005). *Economic Growth in the 1990s – Learning from a Decade of Reform*.

وتمضي بلدان نامية مثل الصين والهند على نفس الطريق التي سلكتها بلدان مثل اليابان وجمهورية كوريا عندما كانتا في مستوى مماثل من التنمية الاقتصادية، مستخدمة السياسات الصناعية والتجارية على نحو استراتيجي، والسياسات المالية والنقدية لتشجيع الاستثمار في الصناعات الناشئة وتعزيز تطوير التكنولوجيات الجديدة. وخلال فترة محدودة، تمكنت البلدان من رفع مستوى الإنتاجية مع المحافظة على معدلات أجور منخفضة. ونتيجة لذلك، استفادت الشركات من تعزيز القدرة التنافسية وارتفاع معدلات الربح، الأمر الذي استُخدم كحافز ومصادر لتمويل المزيد من الاستثمار. ووصل هذا النموذج إلى نقطة التحول الكامل في أكثر المناطق والبلدان منذ أن أتاحت تخفيضات قيمة العملات بسبب الأزمة تصحيح اختلالات سعر الصرف في التسعينيات.

ألف - مبررات الإدارة المالية المتعددة الأطراف

٢٦- يؤدي التسابق التنافسي - الذي يتميز بتخفيضات تنافسية في أسعار الصرف والاعتماد على معدلات أجور متدنية وضرائب منخفضة وإعانات مرتفعة - إلى آثار ضارة. ولمنع هذه الآثار، يبدو تطبيق مدونة لقواعد السلوك متفق عليها دولياً حلاً مناسباً - بحيث توفق هذه القواعد بعناية بين مزايا البلد الواحد وعيوب البلدان الأخرى ضمن إطار يخضع لرصد هيئة دولية.

٢٧- وفي الواقع، فإن فكرة وجود نظام نقدي عالمي تعاوني تفرض نفسها مثلما تفرض فكرة نظام تجاري متعدد الأطراف نفسها، لكن المجتمع الدولي لا يزال بعيداً كل البعد عن تحقيق ذلك. والتعاون في المجال المالي ينبغي أن يبدأ بالتسليم بأمر بسيط مؤداه أن سعر الصرف في أي بلد هو، بحكم التعريف، ظاهرة متعددة الأطراف، وبأن كل تغيير للسعر في ظل الاقتصادات المنفتحة يؤدي إلى آثار خارجية وانعكاسات متعددة الأطراف.

٢٨- وما دام هذا الترتيب غير متاح، فإن البلدان النامية تحتاج إلى المرونة ووجود عدد كاف من الأدوات لمنع التقلبات المفرطة في القطاع الخارجي، لأن هذا الأمر من شأنه أن يزيد المخاطر بالنسبة للاستثمار الطويل الأجل ونجاح تلك البلدان في اللحاق بالركب. وبالنظر إلى التجربة غير المرضية سواء فيما يتعلق بأسعار الصرف المثبتة أو المعومة على نحو تام، أضحت النظم "الوسيطية" الخيار المفضل في معظم البلدان النامية ذات الأسواق الرأسمالية المفتوحة. فهذه النظم تتيح مجالاً أكبر للتدخل خلال ظروف عدم الاستقرار في الأسواق المالية الدولية، وتتيح تعديل سعر الصرف الحقيقي لوضعه في مستوى أكثر اتساقاً مع الاستراتيجية الإنمائية للبلد.

باء - تقويم اختلالات النظام التجاري المتعدد الأطراف

٢٩- إن السياسة التجارية يمكن أن تكون أداة فعالة لتحقيق التصنيع وتوليد القيمة المضافة. ويتعزز التصنيع والنمو بمكاسب الكفاءة، وتوسيع حجم السوق، ومن خلال التخفيف من قيود ميزان المدفوعات - الافتقار إلى النقد الأجنبي اللازم لتمويل الواردات من المعدات الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة، وكذلك السلع الاستهلاكية التي لا يمكن إنتاجها محلياً بكفاءة.

٣٠- وكثيراً ما يُستخدم التعبير المجازي "ساحة المنافسة المستوية" لوصف قواعد والتزامات النظام التجاري المتعدد الأطراف. بيد أن النظام التجاري المنفتح لا يؤدي إلى الآثار نفسها في جميع البلدان؛ والقواعد والالتزامات، التي تُلزم قانوناً وعلى قدم المساواة جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، قد تنطوي على قيود أكثر إلزاماً للبلدان النامية منها للبلدان الأكثر تقدماً. وعلى وجه الخصوص، قد تحرم هذه القواعد والالتزامات البلدان النامية من استخدام سياسات كانت أداةً للتصنيع في البلدان التي تُعتبر متقدمة اليوم وفي البلدان الآسيوية التي أصبحت مصنعةً مؤخراً، مما يحد من نطاق إيجاد فرص العمل والحد من الفقر.

٣١- وشهد العقد الماضي، بالاقتران مع المفاوضات التجارية الحارية المتعددة الأطراف، انتشار اتفاقات تجارية إقليمية وثنائية كثيراً ما شملت مجالات تفاوض تجاوز نطاقها المجالات التي جرى التفاوض عليها في منظمة التجارة العالمية وأدت إلى اتفاقات أكثر صرامة بكثير من اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار والملكية الفكرية والمشتريات (أي كثير من المسائل المتصلة بما يسمى بـ "قضايا سنغافورة"). وفي سياق المفاوضات التجارية على جميع المستويات، سيتعين على واضعي السياسات في البلدان النامية اتخاذ قرار بشأن مدى استعدادهم لقبول المزيد من تقليص حيز سياسات التنمية الوطنية مقابل تحسين فرص وصول بلدانهم إلى أسواق البلدان المتقدمة. ومن أجل أن تُحقق جولة الدوحة نتيجة إيجابية التوجه، ينبغي أن تتناول المفاوضات (أ) تعزيز إتاحة معاملة خاصة وامتياز؛ و(ب) إلزام البلدان المتقدمة باعتماد تخفيضات حقيقية على صعيد الدعم المحلي والتعريفات الجمركية؛ و(ج) المحافظة على الاستخدام الكامل لجوانب المرونة بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بالاتفاق العام للتجارة في الخدمات ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق.

جيم - تقويم اختلالات هيكل الإنتاج

٣٢- إن تنمية قطاع قوي للصناعات التحويلية عاملٌ يندرج في صلب جميع التجارب الناجحة للتنمية الاقتصادية. وهذا يبين أن تحقيق زيادة دائمة في إنتاجية الصناعة التحويلية أمر لا غنى عنه لبلوغ ارتفاع مطرد في مستويات الدخل، وللقضاء على الفقر في نهاية المطاف.

٣٣- ويتيح إنشاء قاعدة عريضة من أنشطة الصناعة التحويلية فرصة لتعزيز الإنتاجية ورفع الدخل. وتستند إمكانات النمو هذه، من منظور العرض، إلى سياق مهياً لتحقيق وفورات الحجم وإلى التخصص والتعلم، ومن منظور الطلب، إلى ظروف مواتية فيما يتعلق بالسوق العالمية والأسعار. وتتيح المصنوعات أيضاً منطلقاً أفضل للانتقال بسرعة إلى أنشطة اقتصادية جديدة تتيح إمكانات إنتاجية غير مستغلة. ويرجع ذلك إلى أن بدء أنشطة جديدة ذات إمكانات إنتاجية كبيرة غير مستغلة يتطلب قدراً أقل من التكيف الإضافي للقدرات الإنتاجية لأنشطة الصناعة التحويلية القائمة بالفعل، مقارنة بالقدرات الإنتاجية لأنشطة قطاع المواد الأولية.

٣٤- ومع أن حصة الاقتصادات النامية سواء من الصادرات المصنعة العالمية أو القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم قد ازدادت بشدة خلال السنوات الـ ١٥ الماضية، فإن الزيادة في الصادرات كانت أقوى بكثير منها في القيمة المضافة. وأدى التفاوت الواسع في الأداء الصناعي بين المناطق النامية إلى زيادة تركيز الأنشطة الصناعية، لكن المعدل السريع للنمو الاقتصادي وتوسّع أنشطة الصناعة التحويلية في بعض البلدان النامية، ولا سيما في جنوب وشرق آسيا، أدى أيضاً إلى تزايد سريع في الطلب على الكثير من السلع الأولية وارتفاع سريع لأسعار

هذه السلع. ونتيجة لذلك، شهد كثير من الاقتصادات النامية التي تعتمد في توليد الثروة على قطاعها للسلع الأولية معدلات قوية من النمو الاقتصادي - تفوق المتوسط التاريخي - على مدى السنوات القليلة الماضية.

٣٥- وسيؤدي استمرار النمو في جنوب وشرق آسيا والانتعاش في مناطق أخرى من العالم النامي على الأرجح إلى الحفاظ على الطلب على السلع الأولية. لكن هذه التطورات لا تحل المشكلة الأساسية المرتبطة بالاعتماد على السلع الأساسية. ولا يزال تقلب أسعار السلع الأساسية، إضافة إلى اتجاه أسعار السلع الأساسية إلى الانخفاض في الأجل الطويل مقارنة مع أسعار المصنوعات - وبخاصة المصنوعات المصدرة من البلدان المتقدمة - يؤثران سلباً على عائدات التصدير والنمو الاقتصادي في الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية. وزيادة على ذلك، فإن استغلال الموارد المعدنية والنفطية يتسم في كثير من الأحيان بطبيعة محصورة لا تتيح سوى القليل من الروابط القبلية والبعديّة، وبالتالي لا تتيح سوى حافز ضعيف لنمو القطاعات الاقتصادية الأخرى.

٣٦- ولهذه الأسباب، من الضروري ألا تتوانى البلدان النامية عن تحقيق المزيد من التصنيع والتنويع. فالمكاسب غير المتوقعة التي تحققت مؤخراً بفضل ازدياد إيرادات السلع الأولية تتيح فرصة لزيادة الاستثمار في البنية الأساسية والقدرة الإنتاجية - وكلاهما ضروري لدعم التنمية.

٣٧- ويجب أن يُحرص في الاقتصادات المصدرة الكثيف اعتمادها على الموارد على تجنب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي فيها. ومن الأهمية بمكان أيضاً الامتناع عن التصرفات المالية المسيرة للاتجاهات الدورية الاقتصادية. فينبغي أن تتجنب البلدان السياسات المالية التوسعية عندما تكون إيرادات صادرات السلع الأولية مرتفعة، والاقتصاد مزدهراً أيضاً نتيجة لذلك، لتفادي الاضطرار إلى التقشف المالي عندما تتراجع إيرادات الموارد ويدخل الاقتصاد في مرحلة ركود.

٣٨- وإيجاد حلول لمشكلة السلع الأساسية أمر هام بالنسبة لكثير من أشد البلدان فقراً، لكنه أمر هام أيضاً لتحقيق الرخاء العالمي بصفة عامة. وبالتالي، استناداً إلى روح الشراكة العالمية من أجل التنمية، لعل المجتمع الدولي يرغب في النظر في استعراض آليات على المستوى العالمي أو الإقليمي يمكن أن تُستخدم للحد من تقلب أسعار طائفة واسعة من السلع الأساسية، وليس فقط النفط.

دال - إعادة التفكير في السياسات الاقتصادية على المستوى الوطني

٣٩- تُبين الأدلة التاريخية أن البلدان ترفع مستوى معيشة سكانها عن طريق رفع إنتاجية اليد العاملة. ويرتبط ذلك بتغير كبير في النمط القطاعي للإنتاج والعمالة، بدءاً من المنتجات الزراعية إلى المنتجات الصناعية، وبتحول من الأنشطة الكثيفة الاستخدام للعمالة إلى مجموعة من الأنشطة المعتمدة على نحو متزايد على رأس المال والتكنولوجيا. وعادة ما تعتمد الاختراعات والابتكارات، التي تؤدي إلى رفع المستوى والتنويع، على عملية تعلم دقيقة وتراكمية تقوم على التجربة والتعلم من الخطأ. والاستثمار ضروري لهذا الغرض - ليس في مجال البحوث الأساسية والتطوير فقط، ولكن أيضاً فيما يتعلق بمسائل هندسية أولية، بما فيها تصميم المنتجات والعمليات.

٤٠- ورجال الأعمال مستعدون لتمويل هذه الاستثمارات، إذا أمكن لهم توقع أرباح من ذلك. ومن العوامل الأخرى التي تخدم تعزيز النهوض بالتقدم التكنولوجي الاستثمار في تكوين رأس المال البشري، بما في ذلك التعليم

الثانوي والتعليم العالي، فضلاً عن التدريب التقني والمهني، مما يساعد على منع أي انخفاض للناتج المحلي لرأس المال، حتى عندما يؤدي تزايد تراكم رأس المال إلى زيادة في نسبة رأس المال إلى القوة العاملة.

٤١- وعلى عكس السياسات الاقتصادية التقليدية التي تعوّل على قدرة الأسواق على جلب الاستثمار وإحداث التغيير الهيكلي حسب اللزوم، فإن السياسات الموجهة نحو النمو تتميز بتعزيز هذا الاستثمار والتحول الهيكلي على نحو أكثر نشاطاً وبصورة مباشرة. وتشمل السياسات الاقتصادية الموجهة نحو النمو سياسات صناعية وتجارية فضلاً عن سياسات مالية ونقدية تهدف إلى تشجيع الصناعات الناشئة.

٤٢- ولا يجب أن يُنظر إلى أعمال السياسات الصناعية والتجارية، ولو ارتبط ذلك بقيود مؤقتة على الواردات، كاستراتيجية مضادة للتجارة؛ بل يجب أن يُفهم على أنه استراتيجية لتعزيز تكامل تجاري أكثر مواتاة. ويُفترض في هذه الاستراتيجيات تشجيع الاستثمار الخاص في الإنتاج وتنمية القدرات التكنولوجية. وهاتان الخطوتان شرطان مسبقان لتمكين البلدان من زيادة قدراتها ومستوياتها الإنتاجية، وتنوع هياكلها الإنتاجية ومنتجاتها التصديرية، بما يُتيح تصدير المزيد من المنتجات والمنتجات المربحة، وزيادة عائدات التصدير وقدرات الاستيراد، وبالتالي تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى وأكثر استدامة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تعزيز حظوظ تحقيق الأهداف الاجتماعية (الإطار ٣).

الإطار ٣- الأبعاد الجنسانية للسياسات الاقتصادية

من المسلّم به على نطاق واسع أن السياسات الاجتماعية (مثل تشجيع الاستثمار في الصحة والتعليم) تؤثر على المرأة، لكن ليس مفهوماً على نحو جيد أن السياسات الاقتصادية أيضاً (مثل تعزيز التجارة والاستثمار في البنية الأساسية) يمكن أن تنطوي على أبعاد جنسانية. والسياسات الاقتصادية الموجهة نحو النمو الاقتصادي على المستوى الكلي والمتوسط والجزئي والتي تنجح في تشجيع تنمية الصناعات الناشئة وتوسيع نطاق التجارة الدولية - وخاصة في مجال المصنوعات المعتمدة على تكنولوجيا بسيطة مثل المنسوجات - تميل إلى إتاحة عدد أكبر من الوظائف للنساء منها للرجال. وأدى النمو الاقتصادي في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية إلى إيجاد فرص عمل لم يكن مستواها متناسباً فيما يتعلق بالمرأة، رغم وجود تباينات خاصة تختلف اختلافاً كبيراً بين المناطق.

وبالمثل، فإن الاستثمار في البنية الأساسية يمكن أن يُبدّل حياة المرأة تبديلاً أساسياً. فربط المنازل بشبكات الكهرباء، وضمان سهولة الوصول إلى آبار المياه، وتشديد طرق أفضل حالاً للوصول إلى الأسواق المحلية يسهم إسهاماً كبيراً في خفض الوقت الذي تستغرقه المرأة في الأنشطة غير المنتجة وغير مدفوعة الأجر، بما في ذلك جمع الحطب وجلب المياه. وتتيح هذه العوامل الموفرة للوقت للمرأة أن تسعى إلى الحصول على عمل مأجور خارج إطار اقتصاد الكفاف. وسيساعد عمل المرأة المنتج والمأجور على زيادة استقلاليتها، وتحسين رفاه الأسر، وتخفيض مستويات الفقر، وقد يحد أيضاً، كأثر جانبي، من الضغوط الديمغرافية.

وإضافة إلى ذلك، فإن المرأة هي المستفيد الأول من مؤسسات القروض الصغيرة. وتساعد هذه المؤسسات المرأة بتيسير حصولها على الاحتياجات الاستهلاكية لأسرتها، كما تساعد على تهيئة أنواع مختلفة من أنشطة الكفاف والحفاظ عليها. لكن مؤسسات القروض الصغيرة أقل استعداداً لمساعدة المرأة على تنمية أعمالها التجارية، وبالتالي تطوير هذه الأعمال إلى مشاريع رسمية من الحجم الصغير أو المتوسط. ويُعزى ذلك إلى أن قدرة معظم هذه المؤسسات تقتصر على إتاحة قدر صغير نسبياً من الائتمان لفترات قصيرة نسبياً وبأسعار فائدة عالية نسبياً، في حين أن الاستثمار في القطاع الحقيقي يتوقف على توافر قدر كبير من الائتمان لفترات أطول وبأسعار فائدة أقل. ومن أجل تمكين المرأة من تطوير أعمالها التجارية، من الضروري أن يتاح لها بدرجة أفضل الوصول إلى الائتمان الرسمي، بما في ذلك القروض المقدمة من المصارف التجارية و/أو مصارف التنمية.

وتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة واجب أخلاقي، لكن منع المرأة من المشاركة الكاملة في الاقتصاد هو أيضاً حمافة اقتصادية. ويترتب على ذلك عدم الاستفادة من عنصر هام ومبدع من عناصر القوة العاملة، مما يؤثر سلباً على إمكانات الإنتاج، وينطوي على احتمال انخفاض مستوى الاستهلاك، الأمر الذي ينعكس سلباً أيضاً على الطلب الكلي. والعلاقة بين سياسات تعزيز النمو، وتطور متغيرات الاقتصاد الكلي، تحسين إدماج المرأة في الاقتصاد علاقة معقدة جداً وتحتاج إلى مزيد من البحث لتحديد التدابير السياساتية الملائمة التي تعزز المساواة بين الجنسين، سواء لأسباب أخلاقية أو اقتصادية.

٤٣- وإضافة إلى ذلك، استخدمت البلدان سياسات مالية لتحفيز الطلب عملياً كلما لزم ذلك، وسياسات نقدية لتشجيع أسعار فائدة وأسعار صرف منخفضة. وظلت آسيا تعتمد بصورة دائمة، لم تتوقف إلا خلال صدمة الأزمة المالية الآسيوية، على سياسة لسعر فائدة (بالقيمة الحقيقية أو الاسمية) تقل نسبته عن معدل النمو (بالقيمة الحقيقية أو الاسمية) على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية. وبالنسبة لاقتصاد نقدي، فإن معدلات نسب فائدة منخفضة بهذا المعنى هي أهم عامل سياساتي وحيد لتفسير دينامية الاستثمار في رأس المال الثابت وفي النمو والحق بالركب الاقتصادي.

٤٤- وأحد أهم الشروط التي تتيح للاستثمار المبكر التحكم في تطور النظام الاقتصادي هو وصول الشركات إلى مصادر تمويل موثوقة وملائمة وفعالة من حيث التكلفة لتمويل استثماراتها. وهذه الشروط تتحقق على أفضل وجه عندما تكون الأرباح في حد ذاتها هي أهم مصدر لتمويل الاستثمار. وبالفعل، لو أمكن إعمال ترابط بين الاستثمار والربح، فإن الأرباح المتأتية من الاستثمارات المبكرة ستتيح في الوقت ذاته زيادة تحفيز الشركات على الاستثمار وزيادة قدرتها على تمويل استثمارات جديدة. لكن، مع أن الأرباح هي المصدر المثالي للاستثمار في الأجل القصير، فإن الاستثمار قد يتطلب مصادر أخرى. وقد تشمل هذه المصادر المدخرات، لكنها قد تشمل أيضاً السيولة المتأتية من الائتمان المصرفي المقدم استناداً إلى السياسة التوسعية للمصرف المركزي. وهيئة الظروف المؤسسية لكي يصبح هذا المصدر الأخير من مصادر التمويل أداة قابلة للاستمرار مهمة رئيسية يتعين على كثير من البلدان النامية الاضطلاع بها في السنوات المقبلة.

خامساً - الاستنتاجات

٤٥- يمكن تشكيل العولمة بحيث تؤدي إلى نتائج إيجابية على صعيد التنمية والحد من الفقر، وهو هدف يوجب على الدول أن تقرر كيفية اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي. وترك قوى السوق تتحكم تماماً في التكامل هو إحدى الإمكانات المتاحة، لكنه ليس بالضرورة الإمكانية التي تؤدي إلى أفضل النتائج على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. وحسن سير الأسواق العالمية، شأنها في ذلك شأن أي سوق وطنية، يعتمد على وجود مجموعة ملائمة من القواعد والأنظمة والسياسات العامة التي تساعد على تحقيق أهداف لا تقتصر فقط على اعتبارات الكفاءة الاقتصادية.

٤٦- وفي كثير من المجالات، يمكن تحديد نطاق السياسات الوطنية الناجحة ويمكن تشكيل النظام الدولي بطريقة متماسكة وملائمة للتنمية. وكلما زاد الاقتصاد عولمة، زاد الطابع الملح للحاجة إلى التوصل إلى اتفاق دولي بشأن إطار مؤسسي وإداري مناسب للتأثير على حركة قوى السوق. ويتعين أن تبدأ إعادة تشكيل الهيكل الإداري العالمي من المستوى المتعدد الأطراف - في المجالات المترابطة المتعلقة بالنظم النقدية والمالية والتجارية. ويتعين أن تتناول الجهود المبذولة اختلالات كلا النظامين، من أجل جعلها تستجيب على نحو أكثر ملائمة لاحتياجات البلدان النامية.

٤٧- وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يوفر التعاون الإقليمي سبيلاً آخر لحماية الضعفاء من قوى السوق غير المقيدة والصدمات التي لا يمكن التنبؤ بها. ولا يمكن التعويل على التحرير الاقتصادي الإقليمي في حد ذاته كأداة لتحقيق مكاسب إنمائية كبيرة، لكنه يمكن أن يكون الأساس الذي يستند إليه وضع نهج سياساتية مبتكرة، من خلال توسيع التعاون ليشمل سياسات مشتركة أو مُحَكِّمة التنسيق في المجالين النقدي والمالي، والتنمية الصناعية، والبنية التحتية، والعملية. والتعاون الفعال على هذه الجبهات لا يتيح تعزيز نمو ناتج البلدان النامية وقدرتها التجارية فحسب، بل أيضاً تعزيز تأثيرها على إدارة الاقتصاد العالمي.

٤٨- وأخيراً، على الصعيد الوطني، يمكن استخلاص بعض الدروس الهامة من إنجازات الماضي وإخفاقاته. ورغم أن لكل بلد أن يحدد استراتيجياته وتشكيله سياساته الخاصة، فقد برز بعض الأنماط الناجحة في التكيف مع تحديات العولمة، وهي أنماط تستحق بحثاً أعمق من قبل البلدان التي ظلت متأخرة على الرغم من الفرص التي يتيحها التوسع العالمي. وفي هذا الصدد، فإن البراغماتية واحترام التنوع في سياق المجموعة الكاملة من سياسات التنمية هما بالتأكيد أكثر ملائمة من اعتناق معتقدات إيديولوجية تتعلق بسير الاقتصادات والمجتمعات. ويصح هذا الأمر على سياسات الاقتصاد الكلي، والسياسات الصناعية والتجارية، فضلاً عن الظروف المؤسسية للنمو والتنمية، التي شُدَّت عليها كثيراً في الآونة الأخيرة، بما في ذلك الفقر والأبعاد الجنسانية.

٤٩- وما من بلد اختار يوماً نهجاً يُسمح فيه بإعمال "قوى السوق غير المقيدة" دون أن تعتمد الحكومات أنواعاً كثيرة من الأنظمة والتدخلات المباشرة. ووفقاً لهذا الواقع، ينبغي أن تتحول الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية من التركيز على "تصحيح الأسعار" إلى "تصحيح الشروط المسبقة لعملية التنمية".